

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/53
17 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥٨٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة برواندا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/848).

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته حكومة رواندا في عملية المصالحة، بما في ذلك إدماج أكثر من ٢ ٠٠٠ من أفراد قوات حكومة رواندا السابقة في جيش رواندا الوطني. ويطلب المجلس من حكومة رواندا أن تكشف اتصالاتها بجميع قطاعات المجتمع الرواندي، باستثناء المسؤولين مسؤولية مباشرة عن ارتكاب جريمة إبادة الأجناس. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء ما تفيد به التقارير من استمرار عمليات التسلل عبر الحدود من البلدان المجاورة لما لذلك من تأثير مزعزع للاستقرار داخل رواندا. ويكرر المجلس أيضا الإعراب عن قلقه إزاء الخطر الذي يمكن أن يتعرض له السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى من جراء تدفقات الأسلحة غير الخاضعة للرقابة، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، الأحكام ذات الصلة من قراره ١٠١٣ (١٩٩٥). ويدين المجلس جميع أعمال العنف في رواندا. ويرحب المجلس بأن حكومة رواندا بادرت طوعا ودون تأخير إلى إجراء تحقيق في مقتل المدنيين في كاناما، ويتوقع أن تلي ذلك مقاضاة المسؤولين عن هذا الفعل.

"ويطلب مجلس الأمن، مرة أخرى، من جميع الدول أن تتصرف وفقا للنتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة لزعماء المنطقة دون الإقليمية المعقود في نيروبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والتوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥. ويرحب المجلس بالجهود الذي بذلت مؤخرا لتحسين العلاقات فيما بين دول المنطقة، مما سيساعد على تمهيد الطريق لعقد المؤتمر الإقليمي المقترح بشأن السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، يؤيد المجلس الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في سبيل الإعداد لهذا المؤتمر وعقده. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم، في أسرع وقت ممكن، تقريره عن نتائج الجولة الأولى من المشاورات التي أجراها المبعوث الخاص في المنطقة.

"ويؤكد المجلس من جديد على الدور الهام الذي اضطلعت به في رواندا وفي المنطقة دون الاقليمية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على التزامه تجاه البعثة، التي تقوم، في جملة أمور، بمساعدة حكومة رواندا على تيسير العودة الطوعية وإعادة التوطين للاجئين، وتتيح لسلطات رواندا ما لديها من قدرات هندسية وسوقية. ويؤكد المجلس على أن البعثة لا تستطيع تنفيذ ولايتها الراهنة بفعالية إلا إذا توافر لها الحجم المناسب من القوات والوسائل الكافية. ويقف المجلس على أهبة الاستعداد لأن يدرس بعناية أية توصيات إضافية قد يقدمها الأمين العام بشأن مسألة إجراء تخفيضات في حجم القوات بما يتناسب مع إنجاز ولاية البعثة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد ما يراه من أنه لا يمكن تحقيق مصالحة حقيقية أو استقرار دائم في المنطقة ككل دون أن تتحقق، بطريقة مأمونة وطوعية ومنظمة، عودة جميع اللاجئين الروانديين إلى وطنهم. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالجهود المشتركة التي تبذلها رواندا والبلدان المجاورة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعجيل العودة الطوعية للاجئين بوسائل شتى منها أعمال اللجان الثلاثية. ويشدد المجلس على أنه يلزم، لتعزيز عملية المصالحة الوطنية، إنشاء جهاز قضائي وطني يتسم بالفعالية والمصداقية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بتعيين أعضاء المحكمة العليا الرواندية. ويشدد المجلس كذلك على وجوب أن تبدأ المحكمة الدولية لرواندا أعمالها في أقرب وقت ممكن. ويطلب المجلس من الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة وفقا للقرار ٩٥٥ (١٩٩٤). ويحث المجلس مرة أخرى جميع الدول على أن تقوم باعتقال واحتجاز الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وذلك وفقا للقرار ٩٧٨ (١٩٩٥). ويشدد المجلس على ضرورة تأمين التمويل التام للمحكمة على سبيل الأولوية، وضرورة توفير إمكانيات الاستفادة باستمرار من صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ من أجل المحكمة. ويواصل المجلس مساندته للأعمال التي يضطلع بها مراقبو حقوق الإنسان في رواندا بالتعاون مع الحكومة الرواندية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد قلقه بشأن الحالة المفزعة في سجون رواندا. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالتدابير التي بادرت إلى اتخاذها إدارة الشؤون الإنسانية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي وحكومة رواندا، للتخفيف من وطأة الأحوال التي لا تطاق في سجون رواندا. ويطلب المجلس من المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة التي يقدمها في هذا الصدد، ويشجع حكومة رواندا على أن تواصل جهودها الرامية إلى تحسين الحالة في السجون. ويشدد المجلس على أهمية اتخاذ تدابير موازية من جانب الحكومة الرواندية من أجل إعادة النظام القضائي في رواندا إلى العمل، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة الرواندية في إنجاز هذه المهمة العاجلة.

"ويؤكد مجلس الأمن على أن الأسس الاقتصادية السليمة تمثل، هي الأخرى، ضرورة حيوية لتحقيق الاستقرار الدائم في رواندا. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بزيادة الالتزامات والأموال التي أعلن التبرع بها لبرنامج الحكومة للمصالحة الوطنية والإصلاح والإنعاش في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي عقب استعراض منتصف المدة لمؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف، ويطلب من المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم لعملية المصالحة في رواندا.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."

— — — — —